

التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في المغرب لعام 2016

ملخص تنفيذي

ينص الدستور على أن المغرب دولة إسلامية ذات سيادة وأن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة. ويكفل الدستور حرية الفكر، والرأي، والتعبير، والتجمع، وينص على أن الدولة "تضمن لكل واحد حرية ممارسة شؤونه الدينية". كما ينص الدستور على أن الملك هو حامي الإسلام وضامن حرية العبادة. ويحظر على الأحزاب السياسية، وأعضاء البرلمان، والتعديلات الدستورية التعدي على الإسلام. يحظر القانون الجنائي استخدام أساليب "الإغراء" من جانب غير المسلمين في محاولة لتحويل المسلمين إلى عقيدة أخرى. وفقاً لمنظمات حقوق الإنسان وقادة الطوائف المسيحية المحلية، قامت الحكومة أحياناً باعتقال واستجواب المسيحيين المغاربة عن معتقداتهم واتصالاتهم مع سائر المسيحيين. اعتقلت السلطات وحاكمت العديد من الأفراد بسبب تناولهم الأطعمة والمشروبات علناً أثناء فترة صوم رمضان. قامت الشرطة في أيار/مايو باعتقال الزعيم الشيعي عبدو الشكراني لما ادعي من مخالفات مالية. وصرح قادة الشيعة أن الشكراني استهدف بسبب معتقداته الدينية ومحاولته تسجيل جمعية لها انتماءات مرتبطة بقيادات شيعية معروفة. أفاد بعض المسيحيين من أهل البلد بأن السلطات كانت تضغط على المتصرين المغاربة كي ينبذوا دينهم. ورغم أن القانون يجيز تسجيل الجماعات الدينية، استمرت بعض الجماعات الدينية من الأقليات في الإفادة بأن الحكومة لا تزال ترفض طلبات تسجيلها. كما ظلت بعض جماعات الأقليات الدينية مثل البهائيين تمارس شعائرها الدينية بدون تسجيل رسمي. ودفع الخوف من مضايقات الحكومة وما ذكر من ضغوط مجتمعية وعائلية وثقافية بعض المسيحيين والبهائيين والشيعة إلى الامتناع عن ممارسة طقوسهم الدينية علناً واللجوء بدلاً من ذلك إلى الاجتماع بتكتم حذر في منازل الأعضاء. استمرت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في توجيه ومراقبة محتوى الخطب في الجوامع، والإشراف على التعليم الديني الإسلامي، وعلى نشر تعاليم الإسلام عبر وسائل الإعلام الموثوقة، وقالت الوزارة إن الغاية من قيامها بتلك الأعمال هو مكافحة التطرف العنيف. واستمرت الحكومة في تقييد توزيع المواد الدينية غير الإسلامية، بالإضافة إلى المواد الإسلامية التي تعتبرها منافية للمذهب المالكي الأشعري للإسلام السنّي. تم عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الملك بغرض تأكيد أهمية حماية الأقليات غير الإسلامية في البلاد ذات الأغلبية الإسلامية. أصدر الملك توجيهات لوزير التعليم ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية بتعديل نصوص المناهج الدينية بحيث تقوم بتعزيز الاعتدال والدعوة للتسامح.

وردت تقارير تقييد بمهاجمة بعض المواطنين أثناء شهر رمضان بسبب تدخين السجائر أثناء ساعات الصيام. قام شخص مسيحي من أهل البلد بنشر فيديو على الإنترنت حول وجود المسيحيين المغاربة في البلاد، مما أثار جدلاً. وفي حزيران/يونيو، أصدرت الحكومة إنذاراً لمحطة إذاعية خاصة، إذاعة أصوات، بشأن ما بثته في شهر كانون الأول/ديسمبر من مواد تضمنت معاداة السامية. وفي حزيران/يونيو أيضاً تجمع محتجون أمام مبنى البرلمان مطالبين بإلغاء مادة خاصة في قانون العقوبات حددت السجن ودفع غرامة عقوبة على المفطر علناً في شهر رمضان.

سعى السفير الأمريكي ومسؤولو السفارة والقنصلية العامة وسائر المسؤولين الحكوميين الأمريكيين إلى تعزيز الحرية الدينية والتسامح عن طريق القيام بزيارات ولقاءات مع كبار المسؤولين الحكوميين بالمغرب. وأكدوا في محادثاتهم مع مسؤولي الحكومة المغربية على أهمية حماية الأقليات الدينية وتدعيم الحوار بين الأديان، كما تم التأكيد على ذلك أيضاً في الزيارات التي قام بها السفير الأمريكي المتجول المعني بالحرية الدينية في العالم والمستشار الأمريكي الخاص لحماية الأقليات الدينية في الشرق الأدنى وجنوب ووسط آسيا.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الإلتناء الديني

وفقاً لتقديرات الحكومة الأمريكية، يبلغ عدد السكان 33.7 مليون نسمة (تقديرات يوليو/تموز 2016)، وأكثر من 99 بالمئة منهم مسلمون سنّة. وتتضمن المجموعات الأخرى التي تشكل أقل من 1 بالمئة من السكان مسيحيين ويهوداً ومسلمين شيعة وبهائيين. ووفقاً لزعماء السكان اليهود، هناك حوالي 3,000 إلى 4,000 يهودي، يعيش حوالي 2,500 منهم في الدار البيضاء. ويقدر عدد السكان اليهود في كل من الرباط ومراكش بحوالي 75 فرداً.

ووفقاً للتقديرات المغربية وتقديرات القادة المسيحيين الأجانب المقيمين في البلاد، يوجد ما بين 2,000 و 6,000 من المسيحيين المغاربة موزعين في شتى أنحاء البلاد، رغم أن بعض القادة يقولون بأن العدد قد يصل إلى 50,000.

ووفقاً لتقديرات القادة المسيحيين الأجانب المقيمين، يبلغ عدد المسيحيين الأجانب المقيمين في البلاد حوالي 30,000 من الروم الكاثوليك و 10,000 من البروتوستانت على الأقل. وتتضمن الطائفة البروتستانتية للأجانب المقيمين كنيسة المغرب الإنجيلية الفرنسية (EEM) والجمعية المغربية للكنائس البروتستانتية (AMEP)، والكنائس الأنجليكانية في الدار البيضاء وطنجة. وهناك طائفة صغيرة من المقيمين الأجانب من أتباع الكنيسة الروسية الأرثوذكسية يقيمون بالرباط، وعدد قليل من الأجانب من أتباع كنيسة الروم الأرثوذكس يقيمون في الدار البيضاء. ومعظم المسيحيين من الأجانب المقيمين في البلد يعيشون في الدار البيضاء وطنجة والمناطق الحضرية بالرباط، ولكن هناك أعداداً صغيرة من المسيحيين الأجانب تعيش موزعة في جميع أنحاء البلاد. والكثير من المسيحيين غير المواطنين المقيمين في البلد مهاجرون من أفريقيا جنوب الصحراء.

ويقدر القادة المسلمون الشيعة بأن هناك عشرات الآلاف من الشيعة، وتتواجد أكبر التجمعات الشيعية في الشمال. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد عدد يقدر بما بين 1,000 و 2,000 من المقيمين الاجانب الشيعة الوافدين من لبنان وسوريا والعراق. وحسب تقديرات قادة الطائفة الأحمدية يبلغ عدد أتباع هذا المذهب الإسلامي 600 نسمة. وهناك ما بين 350 - 400 من البهائيين موزعين في مختلف أنحاء البلاد.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني

وفقاً للدستور، المغرب دولة إسلامية ذات سيادة والإسلام هو دين الدولة. يكفل الدستور حرية الفكر، والتعبير، والرأي، والتجمع، وينص على أن الدولة "تكفل لكل واحد حرية ممارسة شؤونه الدينية". وينص الدستور على تمتع الملك باللقب الإسلامي أمير المؤمنين وحامي الدين، وضامن الحرية في ممارسة الشعائر الدينية في البلاد. ويحظر الدستور سن القوانين أو التعديلات الدستورية المناهية لأحكامه الخاصة بالإسلام.

ويحظر قانون العقوبات أي محاولات من جانب غير المسلمين "لزعة إيمان" المواطنين من أتباع المذهب السنّي، ويعاقب كل من "يستخدم أساليب الإغراء" لتقويض عقيدة المسلم، أو لتحويل أي شخص مسلم عن دينه إلى دين آخر بالسجن لمدة تتراوح ما بين 6 شهور إلى 3 سنوات وغرامة قدرها 200 إلى 500 درهم (20 إلى 49 دولاراً). كما ينص على حق محاكمة أي شخص متهم بارتكاب هذا الجرم. والتحول الديني الإختياري ليس جريمة وفقاً للقانون الجنائي والقانون المدني.

يحظر الدستور والقانون الذي يحكم قطاع الإعلام قيام أي مواطن، بما في ذلك أفراد البرلمان الذين يتمتعون عادة بحصانة من الإعتقال، بانتقاد الإسلام على المنابر العمومية، مثل وسائل الإعلام المطبوعة أو على الإنترنت، أو في الخطاب العام. ويعاقب على اقتراف ذلك بالسجن لمدة عامين وغرامة قدرها 20,000 درهم (19,700 دولار).

والمسلمون السنة واليهود هم المجموعتان الدينيتان الوحيدتان المعترف بهما كمواطنين أصليين مغاربة وفقاً للدستور. ولا يلزم القانون الجماعات الدينية بالتسجيل لممارسة شعائر العبادة بطريقة غير علنية. ولكن القانون يلزم جميع الجماعات الدينية بالتسجيل كجمعيات حتى تتمكن من القيام بأي إجراءات أو نشاطات نيابة عن المجموعة أو لعقد اجتماعات عامة.

يجب على الجمعيات التسجيل لدى الفروع المحلية التابعة لوزارة الداخلية في دائرة الإختصاص القضائي لمقر الجمعية حتى يمكنها القيام بالمعاملات المالية وفتح الحسابات المصرفية واستئجار العقارات وإجراء اتصالات مع الحكومة باسم المجموعة. والمؤسسات الدينية التي تركز بطريقة حصرية على الفئات السكانية الأجنبية المقيمة بالبلاد يمكنها التسجيل كفروع من الجمعيات الدولية التابعة لها. ويمكن أن يعتبر أي فرد ممثل لمجموعة دينية غير مسجلة كجمعية مسؤولاً قانونياً عن أي من اجتماعات المجموعة العلنية، ومعاملاتها، وحساباتها المصرفية، والعقارات التي استأجرتها، و/أو أي التماسات تم تقديمها للحكومة. يجب أن يحتوي طلب التسجيل على اسم الجمعية والغرض من تأسيسها؛ واسم وجنسية، وعمر، ومهنة ومحل إقامة أعضائها المؤسسين، وعنوان مقر الجمعية. يكفل الدستور لجمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية حق تأسيسها وممارسة أنشطتها، في نطاق احترام الدستور. ويحظر قانون الجمعيات أي منظمة تعتبر الحكومة أنها تمارس نشاطات "لغاية أو لهدف غير مشروع يتنافى مع القوانين أو الآداب العامة أو قد تهدف إلى المس بالدين الإسلامي أو بوحدة التراب الوطني أو النظام الملكي أو تدعو إلى كافة أشكال التمييز".

يتم تسجيل الكنائس المسيحية الخاصة بالمقيمين الأجانب كجمعيات دينية. وتشمل الكنائس المسجلة الخاصة بالمقيمين الأجانب كنائس الروم الكاثوليك، والأرثوذكسية الروسية، والروم الأرثوذكس، والبروتستانت والكنائس الأنجليكانية، ولهذه الكنائس أوضاع قانونية مختلفة. فالكنائس الأرثوذكسية الروسية والإنجليكانية مسجلة كفروع لجمعيات دولية عن طريق السفارتين الروسية للأولى ومنهما والمملكة المتحدة للثانية. وللكنائس البروتستانتية والكاثوليكية التي يسبق وجودها ككنائس خاصة بمقيمين أجانب استقلال البلاد في عام 1956، وضع قانوني خاص معترف به من جانب الحكومة منذ الإستقلال.

تنص المواد القانونية الواردة في المدونة العامة للضرائب على مزايا ضريبية، ومنح الأراضي والعقارات، ودعم مالي، وإعفاءات من الجمارك والرسوم على المواد المستوردة الضرورية لممارسة الأنشطة الدينية

الخاصة بالجماعات الدينية المعترف بها (الإسلامية السنية واليهودية) والمجموعات الدينية المسجلة بوصفها جمعيات.

ويعاقب القانون على إعاقة أو منع شخص أو أكثر من العبادة أو من حضور الشعائر الدينية لأي دين من الأديان بالسجن لمدة تتراوح بين 6 شهور و 3 سنوات وغرامة ما بين 200 و 500 درهم (20 - 49 دولاراً).

ينص قانون العقوبات على أن أي شخص معروف أنه مسلم يفطر علانية خلال ساعات الصوم في شهر رمضان بدون إعفاء من السلطات الدينية يتعرض لعقوبة بالسجن لمدة ستة أشهر وغرامة ما بين 200 إلى 500 درهم (20 - 49 دولاراً).

تُؤزم الهيئة العليا للإتصال السمعي البصري التي تم تأسيسها وفقاً للدستور جميع المحطات التلفزيونية الثمانية بتخصيص 5 بالمائة من وقت البث للمحتوى الديني الإسلامي. وتفرض على جميع القنوات العامة إذاعة أذان الصلاة خمس مرات يومياً.

ووفقاً للقانون، يتعين على جميع المؤسسات التعليمية تدريس المذهب السني الإسلامي وفقاً لتعاليم الفقه المالكي-الأشعري. تقوم الحكومة بوضع ميزانية سنوية للتعليم تمول من خلالها تعليم الدين الإسلامي في جميع المدارس العامة.

أما المدارس ذات الإدارات الأجنبية، مثل المدارس الأمريكية والفرنسية والإسبانية، فأمامها خياران، إما تدريس الإسلام السني أو عدم إدراج أية تعاليم دينية ضمن منهاجها الدراسي. ويمكن للمدارس اليهودية الخاصة تعليم الديانة اليهودية.

ووفقاً للدستور، "يعتبر المجلس العلمي الأعلى"، وهو مجموعة يعين أعضاؤها ويرأسها الملك وتضم ممثلين عن جميع مناطق البلد، "الجهة الوحيدة المؤهلة لإصدار الفتاوى"، التي لا تصبح ملزمة يتعين التقيد بها إلا بعد أن يقوم الملك بالتصديق عليها بظهير يصدره الملك [ويختلف الظهير عن المرسوم لأن الملك يصدره بصفته سلطة عليا وممثلاً أسمى للأمة، بينما يُصدر القانون بمرسوم خلال غياب البرلمان].

وهناك مجموعة قوانين ومحاكم خاصة مستقلة تحكم مسائل الأحوال الشخصية لليهود، بما في ذلك شؤون الزواج والإرث وغير ذلك من شؤون الأحوال الشخصية. تقوم السلطات الحاخامية، ويعتبر الحاخامون أيضاً مسؤولين في المحاكم القضائية، بإدارة محاكم الأسرة اليهودية. ويقوم القضاة المسلمون المدربون على تفسير البلد للشريعة وفقاً للمدرسة المالكية-الأشعرية السنية بإدارة محاكم الأحوال الشخصية لجميع الطوائف الدينية الأخرى.

ووفقاً للقانون، يجوز للرجل المسلم الزواج من امرأة غير مسلمة، ولا يجوز للمرأة المسلمة الزواج من رجل غير مسلم ما لم يعتنق الإسلام.

يتعين على غير المسلمين اعتناق الإسلام رسمياً وأن يكون لديهم إقامة دائمة قبل أن يصبحوا أوصياء على أطفال يتامى أو سائبين تم التخلي عنهم. وتفرض الوصاية العناية بالطفل، التي يمكن ان تستمر حتى سن 18 سنة، ولكنها لا تسمح بتغيير اسم الطفل أو الميراث، وتفرض عدم تغيير ديانة الطفل، وفقاً لمدرء دور الأيتام.

ووفقاً للدستور، لا يجوز أن تؤسس الأحزاب السياسية على أساس ديني ولا يجوز أن تسعى إلى مهاجمة الإسلام أو تحقيره كهدف من أهدافها.

يجيز القانون للحكومة أن تطرد دون سابق إنذار أي مقيم غير مواطن تعتبره "تهديدا للنظام العام" حتى ولو تطلبت قوانين أخرى القيام بالإجراءات القانونية الواجبة أولاً.

الدولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ممارسات الحكومة

ذُكر أن السلطات قامت باعتقال واحتجاز واستجواب مسيحيين من البلد بشأن معتقداتهم. اعتقلت السلطات وأصدرت أحكاماً على عدة أشخاص بسبب تناولهم الأطعمة والمشروبات علناً أثناء فترة صوم رمضان. وفي أيار/مايو، اعتلقت الشرطة الزعيم الشيعي عبدو الشكراني لما ادعي من تورطه في مخالفات مالية، رغم قول الزعماء الشيعة أن الشكراني استُهدف بسبب معتقداته الدينية ومحاولته تسجيل جمعية تابعة لقبادات شيعية بارزة. أفاد بعض المسيحيين من أهل البلد بأن السلطات كانت تضغط على الذين تحولوا عن الإسلام واعتنقوا ديناً آخر لإجبارهم على التخلي عن عقيدتهم الجديدة. راقبت الحكومة، وقيدت في بعض الأحيان، أنشطة المسلمين وغير المسلمين الدينية. واستمرت في وضع قيود على توزيع المواد الدينية غير الإسلامية، بالإضافة إلى المواد الإسلامية التي اعتبرتها منافية للمذهب المالكي الأشعري للإسلام السنّي.

وفقاً للفيدالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية، وهي منظمة تناصر حقوق الأمازيغ (البربر)، قام شرطة من قوات الدرك الملكي المغربي باعتقال شخص مسيحي من أهل البلد في 6 آذار/مارس في كلميم، وآخر في 10 آذار/مارس في مدينة سلا. وقالت المنظمة إنه تم احتجاز واستجواب الشخصين بشأن معتقداتهما. وقال الشخص الذي اعتُقل في كلميم بأنه احتُجز لمدة 5 ساعات بينما قال الشخص الذي من مدينة سلا أن الشرطة أنزلته من حافلة ركاب، وأعلنت ديانته لجميع ركاب الباص، ثم اعتقلته لمدة 8 ساعات. وقال إن الشرطة قامت، أثناء فترة احتجازه، باتهامه بالردة وقالت إنها ستحوّله مجدداً إلى اعتناق الدين الإسلامي. وقدم الشخصان شكوى إلى وزير العدل في 18 آذار/مارس؛ ولكن السلطات لم تكن قد باشرت التحقيق في الأمر لدى حلول نهاية العام.

أفادت وسائل الإعلام بأن السلطات اعتقلت رجلين في مدينة زاكورة لشربهما الماء علناً أثناء ساعات الصوم في حزيران/يونيو. وحكم على الرجلين بالسجن شهرين مع وقف التنفيذ ودفع غرامة 500 درهم (49 دولاراً). كما أفادت تقارير وسائل الإعلام بأنه تم خلال شهر رمضان القبض على ثلاثة أشخاص على الأقل في الرباط بسبب التدخين علناً في ساعات النهار.

وفي أيار/مايو، اعتلقت الشرطة الزعيم الشيعي عبدو الشكراني في مكان عمله بزعم تورطه في مخالفات مالية، ولكن زعماء الشيعة قالوا إنه تم استهداف الشكراني بسبب معتقداته الدينية ومحاولته تسجيل جمعية تابعة لقبادات شيعية بارزة. في نيسان/أبريل، حاول الشكراني تسجيل جمعية في مدينة تطوان تدعى

"رساليون تقدميون"، إلا أنه تم رفض طلب التصريح بتأسيس الجمعية. وأعلن متحدث باسم الجماعة بأن تأسيس الجمعية كان بمثابة اختبار لمدى استعداد السلطات لاحترام الدستور. وكان هدف الجمعية الدفاع عن حقوق الأقليات الدينية ودعم التعددية الدينية والعرقية والثقافية بالإضافة إلى الحرية الدينية.

وأفاد بعض المسيحيين المغاربة بأن السلطات ضغطت على المتحولين إلى المسيحية للتخلي عن عقيدتهم الجديدة عن طريق إبلاغ أصدقائهم وأقاربهم وأرباب عملهم بأنهم تحولوا عن دينهم الأصلي (الإسلام).

وظلت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المؤسسة الحكومية الرئيسية المسؤولة عن صياغة المجال الديني في البلاد وتعزيز تفسيرها للمذهب السني. استمرت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في توفير التدريب والإرشاد للأئمة وفق ما ترضه الحكومة وصياغة محتويات خطب الجمعة في الجوامع عن طريق توزيع قوائم المواضيع الموافق عليها. كما قامت بمراقبة المدارس القرآنية لمنع ما تعتبره الوزارة خطاباً تحريضياً أو متطرفاً ولضمان التزام التعليم بالعقيدة المعتمدة. كما واصلت الحكومة أمر المساجد والجوامع بإغلاق أبوابها أمام الجمهور بعيد انتهاء أوقات الصلاة اليومية حتى تمنع استخدامها في ما أسمته أنشطة غير مسموح بها، مثل التجمعات التي تهدف إلى تشجيع التطرف. ولا توجد مساجد شيعية معروفة.

واستمرت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بتوظيف أكثر من 500 من كبار الأئمة وأكثر من 200 من "المرشحات" في الشؤون الروحية بالمساجد والمؤسسات الدينية في جميع أنحاء البلد. وقامت المرشحات بتدريس المواضيع الدينية وتوفير المشورة في العديد من المسائل، بما في ذلك حقوق المرأة القانونية وتنظيم الأسرة.

لاتزال الحكومة تسمح بعمل الكنائس المسجلة الخاصة بالمقيمين الأجانب، ولكنها استمرت في رفض طلبات التسجيل المقدمة من مجموعات من المواطنين الشيعة، مما قال زعماء دينيون وعلماء قانون إنه حال دون تجمع تلك الفئات بشكل قانوني لتأدية شعائرها الدينية علناً أو تأسيس جمعيات يمكنها العمل قانونياً من خلالها. استمرت مجموعات المسيحيين من أهل البلد والمجموعات البهائية في الإفادة بأنها لم تحاول التسجيل لدى السلطات، لاعتقادها بأن طلباتها ستقابل بالرفض. وتحظى الجماعات الدينية غير المسجلة بمعاملات مختلفة من جانب السلطات. فقد أشار البعض إلى أنه كان بإمكانه ممارسة الشعائر الدينية بينما أكد آخرون أن السلطات قامت إما بوقف اجتماعاتهم بعد بدئها أو بمنع عقدها. أفاد عدد من المجموعات الدينية بأنه استمر في التعاون مع السلطات وقام أحياناً بإبلاغها عن اجتماعات كبيرة مخطط لها، وكانت السلطات توفر أحياناً الحماية الأمنية لها.

استمر المسيحيون المحليون والمسلمون الشيعة في القول إن خوفهم من مضايقة الحكومة كان من أسباب إجماعهم عن ممارسة شعائرتهم الدينية علناً وقيامهم بدلاً من ذلك بالتجمع بتكتم في المنازل الخاصة بالأعضاء. وأفاد مسؤولون من الكنائس المسيحية الخاصة بالأجانب المقيمين في البلد بأن المسيحيين من أهل البلد نادراً ما كانوا يحضرون إلى كنائسهم، ولم يشجعهم المسؤولون على القيام بذلك لتفادي أية اتهامات بالتبشير. وأفاد مسيحيون من أهالي البلد بأن السلطات اتصلت بهم هاتفياً أو ذهبت لمنازلهم عدة مرات في السنة لإثبات كونها تملك قوائم بأعضاء الشبكات المسيحية وأنها تقوم برصد الأنشطة المسيحية. وحضر الأجانب الشعائر الدينية بدون أية قيود في أماكن العبادة الخاصة بالكنائس الكاثوليكية والأرثوذكسية والبروتستانتية المعترف بها رسمياً.

وفي كانون الأول/ديسمبر، أفادت وسائل الإعلام بأن السلطات المحلية في الدار البيضاء منعت مجموعة من الأهالي المسيحيين من الحصول على تصريح مشروع تجمع ديني علني احتفالاً بعيد الميلاد. وذكّر أن السلطات رفضت طلب عقد التجمع بالقول إن الجمعيات المرخصة فقط هي التي يحق لها الحصول على مثل هذا التصريح. ثم حاولت المجموعة مرة أخرى الحصول على تصريح عن طريق التقدم بعرض عام لدى السلطات، لم يتضمن خطط المجموعة بشأن ممارسات دينية، ولكن الطلب رُفض عندما اكتشفت السلطات وجود عناصر دينية مسيحية ضمن خطط المجموعة.

قام الملك في شباط/فبراير بإصدار توجيهات لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير التعليم بمراجعة وإعادة صياغة الكتب الدراسية الدينية والمناهج الدينية المقررة في المدارس الحكومية والخاصة، مبيناً أن الغرض من ذلك هو استبعاد أية مراجع متطرفة أو متعصبة وتعزيز الاعتدال والتسامح والتعايش السلمي.

استمرت الحكومة في وضع قيود على توزيع المواد الدينية غير الإسلامية، بالإضافة إلى المواد الإسلامية التي اعتبرتها منافية للمذهب المالكي -الأشعري للإسلام السنّي. وظلت سياستها السيطرة على مبيعات جميع الكتب، وشرائط الفيديو، والأقراص المدمجة (دي في دي) التي اعتبرتها متطرفة.

واستمرت الحكومة في السماح بعرض وبيع نسخ من الكتاب المقدس باللغات الفرنسية، والإنجليزية والإسبانية. وكان عدد محدود من الترجمات العربية للكتاب المقدس معروضاً للبيع في عدد قليل من متاجر بيع الكتب للإستخدام في فصول دراسة الأديان في الجامعة. وقد صادرت السلطات نسخاً من الكتاب المقدس اعتقدت بأنها ستستخدم لأغراض التبشير.

وظل بناء المساجد الجديدة، بما في ذلك المساجد التي يستخدم التمويل الخاص في تشييدها، يتطلب الحصول على ترخيص من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. وظل الحصول على ترخيص من وزارة الداخلية شرطاً لازماً لترميم أو بناء الكنائس.

في سبتمبر/أيلول، رفضت السلطات المحلية في مراكش استمارة ترشيح شخصية سلفية لخوض الانتخابات العامة للفوز بمقعد في البرلمان، وقالت السلطات إن تصريحاته السابقة المعادية للسامية وللسكان اليهود، تجعله غير مؤهل لهذا المنصب.

وقال يهود ومسيحيون من أهل البلد إن مناهج التعليم الابتدائي والثانوي ظلت تفتقر إلى ذكر التراث التاريخي والوجود الحالي لجماعاتهم في البلاد.

استمرت الحكومة في نشر المعلومات عن الإسلام عبر القنوات الإذاعية والتلفزيونية المكرسة لذلك والتي تمولها الحكومة. كانت جميع برامج القناة التلفزيونية السادسة ذات طابع ديني بحت وبصفة حصرية، قوامها الأساسي القرآن والحديث مع التلاوات والشروحات الفقهية التي تبرز تفسير الحكومة للإسلام.

ورغم أن الحكومة استمرت في حظر جماعة العدل والإحسان، وهي حركة إسلامية إجتماعية، بسبب رفضها الطويل الاعتراف بكون الملك أمير المؤمنين، إلا أنه ذُكر أنها أجازت بعض أنشطتها في حين منعت أنشطة أخرى. وظلت جماعة العدل والإحسان قادرة على المشاركة في المظاهرات السياسية، وعقد مؤتمرات صغيرة، وإصدار البيانات الصحفية، وإدارة مواقعها على الإنترنت، رغم أن الحكومة كانت تمنع الجماعة

أحياناً من عقد اجتماعات وتحد من توزيع المنشورات الصادرة عنها. وبما أن الدين والسياسة مرتبطان ارتباطاً وثيقاً، كان من الصعب تصنيف هذه القيود كقيود نابعة فقط من الهوية الدينية.

وفقاً للمراقبين، تسامحت الحكومة مع الأنشطة المجتمعية والخيرية التي تتفق مع رؤيتها للإسلام السني. فعلى سبيل المثال، ظلت حركة التوحيد والإصلاح، التي تتشارك في بعض العناصر القيادية مع الحزب الحاكم "العدالة والتنمية"، كما أنها أكبر منظمة اجتماعية إسلامية مسجلة قانونياً في البلاد، تعمل بدون قيود، وفقاً لتقارير وسائل الإعلام.

وواصل النظام الملكي دعمه لإحياء المعابد اليهودية وترميم المقابر اليهودية في جميع أنحاء البلاد، وذكر أن تلك الجهود ضرورية للحفاظ على التراث الديني والثقافي للبلاد ولكي تكون بمثابة رمز للتسامح.

وواصلت الحكومة تمويل تدريس الثقافة والتراث اليهودي في الجامعات. وفي جامعة الرباط، كان قسم الدراسات الإسلامية يقدم مادتي اللغة العبرية والدين المقارن.

وفي يونيو حزيران، افتتح الملك المعهد الملكي الجديد في مدينة فاس، مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة، لتحقيق الغرض المعلن وهو تعزيز ونشر مبادئ التسامح الديني والتعايش السلمي. ونتج عن إنشاء تلك المؤسسة اجتماع 120 من العلماء المسلمين المتميزين بالتعمق والتخصص في الشريعة والفقهاء الإسلاميين من 31 دولة إفريقية.

استضافت الحكومة في شهر كانون الثاني/يناير مؤتمر "إعلان مراكش"، الذي ضم علماء دين ومسؤولين حكوميين من شتى أنحاء العالم الإسلامي. وتمت مناقشة بيان متجذر في النصوص الإسلامية القديمة ("صحيفة المدينة" التي أقرها النبي) اعتُبر الأساس المرجعي المبدئي لضمان حقوق الأقليات الدينية في البلدان ذات الأغلبية المسلمة. وبعد المؤتمر، صرح بعض المشاركين، بما في ذلك الحكومة، عن تأييدهم لهذا الإعلان.

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

في حزيران/يونيو أثناء شهر رمضان، قامت مجموعة من الشباب بمهاجمة رجل في مراكش كما قامت مجموعة أخرى بالاعتداء على رجل آخر في الرباط لتدخينهما السجائر علناً أثناء ساعات الصوم.

وفي حزيران/يونيو، قامت سيدة بنشر فيديو على الإنترنت قدّمت فيه نفسها على أنها مسيحية مؤمنة تمارس شعائر دينها وشرحت أنها رغم أنها لا تعتنق الدين الإسلامي مثل أغلبية مواطنيها، إلا أن انتماءها للمغرب (مواطنتها المغربية) ليس أقل من انتمائهم إليه. وقد أثار الفيديو جدلاً على الإنترنت وفي وسائل الإعلام حول وضع المغاربة المسيحيين. وقد أثنى الكثيرون على الفيديو وأشارت وسائل الإعلام إلى أنه ليس محاولة للتبشير، بينما كانت هناك ردود فعل سلبية كثيرة على الإنترنت، وطالب بعض المعلقين على الفيديو المرأة بأن تغادر البلاد.

في 25 حزيران/يونيو، تجمع جمهور أمام مبنى البرلمان مطالباً بإلغاء مادة في قانون العقوبات، تحدد فترة السجن ومقدار الغرامة الخاصة بكسر الصوم علناً في شهر رمضان.

وأفاد مسيحيون محليون بأنهم تعرضوا للضغوط لاعتناق الإسلام أو ترك الدين المسيحي من جانب عائلات وأصدقاء غير مسيحيين. وصرح قادة مسيحيون محليون بأن الشبان المسيحيين الذين لا زالوا يعيشون مع أسرهم المسلمة لم يكشفوا عن عقيدتهم أمام عائلاتهم خوفاً من احتمال تعرضهم للطرد من منازلهم إلا إذا تركوا المسيحية. كما صرحوا أيضاً بأن الحكومة لم ترد على الشكاوى الخاصة باستمرار المضايقات المجتمعية التي يتعرضون لها بصفة متكررة.

قال أعضاء طوائف الأقليات الدينية غير المعترف بها أن خوفهم من المضايقات المجتمعية، بما في ذلك نبذ عائلات المتحولين عن الإسلام لهم، والسخرية المجتمعية، والتمييز في التوظيف، واحتمال التعرض للعنف من جانب "العناصر المتطرفة"، كان السبب الرئيسي الذي جعلهم يمارسون شعائر دينهم بتكتم حذر. كما أعلن أبناء العقيدة البهائية بأنهم جاهرُوا بمعتقداتهم أمام عائلاتهم وأصدقائهم وجيرانهم، ولكنهم يخشون التعرض للأذى من جانب العناصر المتطرفة في المجتمع، مما جعلهم يطلبون حماية الشرطة المحلية أثناء عقد الاجتماعات الدينية. وقال مسلمون شيعة إنهم لم يقوموا بإخفاء دينهم في بعض المناطق، وخصوصاً في المدن الكبيرة في الشمال، عن أفراد الأسرة والأصدقاء والجيران، ولكن كثيرين منهم استمروا في تحاشي الإفصاح عن انتمائهم الديني في المناطق التي كانت أعدادهم فيها قليلة.

وظلت تقارير وسائل الإعلام تفيد بتعرض النساء لصعوبات في الحصول على وظائف في القطاع الخاص، أو الجيش، أو الشرطة إذا كن يرتدين الحجاب. وقالت النساء إنه في حال حصولهن على وظائف في تلك القطاعات، كان أرباب العمل يقومون إما بتشجيعهن على نزع غطاء الرأس أثناء ساعات العمل أو بفرض ذلك عليهن.

وفي حزيران/يونيو، أصدرت الهيئة العليا للإتصال السمعي البصري إنذاراً للمحطة الإذاعية الخاصة "أصوات" حول مواد إذاعية تضمنت معادة للسامية تم بثها في كانون الأول/ديسمبر. وقد ذكر أن المذيع سأل المستمعين خلال البرنامج: "من هم أكثر الناس عداوة للمسلمين؟" وأدى السؤال إلى عدة إجابات سلبية عن اليهود والمسيحيين. ووافق مضيف البرنامج على التعليقات السلبية عن اليهود.

وقال مواطنون يهود إنهم لا يزالون يعيشون في البلاد ويمارسون شعائرهم الدينية في المعابد اليهودية بأمان. وقالوا إنهم يواصلون زيارة الأماكن المقدسة بصفة منتظمة وإقامة الإحتفالات التذكارية السنوية.

قدر زعماء المسيحيين بأن ما بين 1000 و3000 مسيحي، من مجمل عدد المواطنين المسيحيين، يواظبون على الذهاب إلى الكنائس "المنزلية".

استمر المواطنون المسلمون في الدراسة في المدارس الخاصة المسيحية واليهودية، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن تلك المدارس لا تزال تتمتع بسمعة تفوق مستواها في المجال الأكاديمي. وفقاً لمديري المدارس، شكل الطلبة المسلمون نسبة كبيرة من الطلاب في المدارس اليهودية في الدار البيضاء.

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية

قام السفير الأمريكي وكبار المسؤولين بالسفارة والقنصلية بالإشتراك مع المسؤولين الزائرين من الحكومة الأمريكية بعقد لقاءات مع كبار المسؤولين الحكوميين بالمغرب بما في ذلك وزير الداخلية، ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية لتعزيز الحرية الدينية ونشر التسامح بشأن الدين. وفي كانون الثاني/يناير، قام مسؤولو السفارة الأمريكية ومسؤولون من الحكومة الأميركية يزورون البلد، بينهم المستشار الأمريكي الخاص المعني بالأقليات الدينية في الشرق الأدنى وجنوب ووسط آسيا، بالمشاركة في مؤتمر "إعلان مراكش" المعني بحقوق الأقليات الدينية في البلاد ذات الغالبية المسلمة واجتمعوا مع كبار المسؤولين الحكوميين المغاربة لتأكيد دعم الولايات المتحدة للتسامح بشأن الأقليات الدينية. وفي شباط/فبراير، قام السفير الأمريكي المتجول المعني بالحرية الدينية على المستوى الدولي بعقد لقاء مع أعضاء الأقليات الدينية وكبار المسؤولين الحكوميين لمناقشة وضع الحريات الدينية في البلاد وتشجيع الحكومة على اتخاذ خطوات لحماية الأقليات الدينية وتشجيع تقبلها في المجتمع. وفي أيار مايو، قام المبعوث الأمريكي الخاص بمراقبة ومكافحة معاداة السامية أثناء زيارته للمغرب بعقد لقاء مع الجماعات اليهودية والمسؤولين الحكوميين وأنتى على حماية البلاد للمواطنين اليهود وحثهم على تشاطر خبرتهم في مكافحة معاداة السامية مع سائر البلاد العربية.

كما اجتمع السفير ومسؤولون في السفارة مع علماء الدين الإسلامي لمناقشة موضوع التسامح الديني، ومع قادة اليهود المغاربة، والمقيمين الأجانب من المسيحيين، وقادة الجماعات الدينية المسجلة وغير المسجلة من المسيحيين والشيعية والبهايين، بالإضافة إلى جماعات دينية محلية أخرى لمناقشة القضايا التي تواجه الجماعات المختلفة. وتحدث السفير في مؤتمر يركز على دور يهود الشتات بالمغرب في البلاد وأكد مجدداً على دعم الولايات المتحدة للتعددية الدينية والتسامح الديني. ودعمت السفارة و رعت برامج وُضعت لغرض تسليط الضوء على التسامح الديني ومجابهة التطرف المستخدم للعنف.